

يظهر بوضوح هذا الشكل أن الأصول الثابتة قد تم تمويلها بالكامل من خلال مصادر التمويل طويلة الأجل، فمن غير المنطقي أن تمويل المؤسسة استثماراً ارتيا قصيرة الأجل عن طريق تمويل طويلة الأجل، وإلا يعني أن تتحمل المؤسسة تكاليف إضافية ممثلة بمدفوعات الفوائد الإضافية لأموال ليس هناك حاجة لها، إلا أنها تتجاهل مدى ميل إدارة المؤسسة لتحمل المخاطر، ونخص من ذلك أن مضمون هذه السياسة يقلل من خطر التمويل الذي قد كما أنه يضمن عائداً مقبولاً ويحافظ على ربحية معتدلة. -

2 سياسة التمويل المتحفظة: تكون هذه السياسة مبنية على تمويل جميع متطباتها المقترحة من الأموال عن طريق الأموال طويلة وباستخدام التمويل القصير الأجل في الحالات الطارئة أو في حالة التدفقات النقدية الخارجة غير نو من الصعوبة التخيل كيف يمكن تطبيق هذه السياسة وذلك لأن استخدام أدوات التمويل قصيرة المتوقعة، الأجل مثل الذمم الدائنة والمستحقات عممياً أمر البد منو، وفي توضيح هذه السياسة فإن التمويل قصير، 2000 ص . ، 2002 ص . فأز سلّم حداد، ص . 346 الفصل الأول .

عموميات حول بيكل رأس المال 13 1 طويمة الأجل مع استخداماً أيضاً لتمويل جزء من الأصول المتداولة المؤقتة. وعميو تعتبر هذه السياسة متحفظة لأن المؤسسة تسعى إلى تمويل جزء من الموجودات المتداولة المؤقتة بمصادر تمويل قصيرة الأجل، المؤسسة مما يعني تعزيز سيولتها، طويمة الأجل في الأوقات المناسبة عندما تنخفض تكلفتها، سوف تكون بالحدود الدنيا، القروض طويمة الأجل، و بمعنى آخر فإن هذه السياسة سوف تخفض العائد وتخفض المخاطر أيضاً. - 3 سياسة التمويل المغامرة يمكن تعريف السياسة المغامرة لتمويل عمى أنها تمك السياسة التي تتبعها المؤسسة لتمويل متطباتها الموسمية عمى الأقل، 38 مرجع سبق ذكره، 348 عموميات حول بيكل رأس المال 14 إن النتائج المترتبة عمى اختيار مصدر التمويل قصير، الأمد في تمويل الأصول المتداولة المؤقتة وجزء من الأصول المتداولة الدائمة